



وفق تقرير بمجلة «ريل كلير ماركس»

## أهمية تطبيق «حقوق الملكية» للنمو الاقتصادي في مصر

ولسوء الحظ لم يؤثر ذلك فقط على تطوير الاستثمار المحلي ولكن أيضا أثر بشكل ملحوظ على الاستثمار الأجنبي أيضا.

وفي السنوات القليلة الماضية واصلت مصر الاستثمار الأجنبي لتحسين بنيتها التحتية، وفي عام 2006 منحت امتيازاً لمدة 40 عاما لشركة لوجستية دولية تسمى «ديبيكو»

DIPCO لتشغيل محطة حاويات وتوسيع وتعميق ميناء دمياط، والذي يقع بالقرب من مدخل قناة السويس.

ومع ذلك لم ينطلق المشروع أبدا لعدة أسباب: لم تقم الدولة بتطهير الأرض لحظة الحاويات لتطوير شركة «ديبيكو» أبدا، وتم الحصول على موافقة الحكومة على الخط النهائي، وساهم الربيع العربي وما تلاه من أوضاع في التأخير.

كما أدى التأخير المتكرر إلى جعل المقرضين متكثمين على تمويل المشاريع في البلاد، مما زاد من تفاقم المشكلة. ومع اقتراب التأخير المتكرر من عقد المشروع، قررت الدولة أنها سوف تلغي المشروع بدلا من اتخاذ خطوات لضمان نجاحه.

وقامت شركة «ديبيكو» بمقاضاة الحكومة المصرية عن الأضرار في محكمة التحكيم الدولية وحصلت على 427 مليون دولار. وطعنت مصر في القرار، قائلة أن الطرف المتضرر هو منازع لها، وتنازع على أن للمحكمة أي اختصاص في هذه المسألة.

من المؤكد أن الفشل في استكمال المشروع كان مكلفا للبلاد، مما أدى إلى زيادة رسومها الجمركية بشكل كبير مع عدم وجود ميناء عميق بما يكفي لقبول أكبر سفن شحن موجودة حاليا في البحار.

ليست هذه هي المرة الأولى التي تخسر فيها مصر دعوى قضائية تتعلق بمعاملتها لعقد مع مستثمر أجنبي، فشركة Union Fenosa Gas فازت مؤخرا بفضية تحكيم بقيمة مليار دولار ضد الدولة بسبب نقص إمدادات الغاز إلى مصنع مصري تمتلك الشركة حصة أغلبية فيه.

ولفت كاتب المقال إلى أنه من دون تطبيق واحترام حقوق الملكية ستواجه أي دولة صعوبة في إقناع مواطنيها أو أي شخص آخر بالاستثمار. ومن دون الاستثمار لن يتم القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي، هذا أمر يجب أن تأخذه مصر بعين الاعتبار.

أكد أن الأسواق المركزية والشعبية تؤجل التحول للتسوق الإلكتروني

## الغانم: ثقافة المجتمع الكويتي تفضل التسوق في المجمعات

سيسيل المثال «أمازون» التي تدير مخازن بحجم ملعب لكرة القدم، ولديها منتجات بالآلاف إلى جانب عمالة بالمئات أو الآلاف أيضا.

وأشار إلى أنه من السابق لأوانه الحكم على مستقبل التسوق الإلكتروني في الكويت، وذلك لحين الانتهاء من أزمة فيروس كورونا الحالي، ومن ثم تقدير

الاضرار التي تعرضت لها الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة جراء تلك الأزمة، خاصة أن الإقبال على تأجير المحال في المجمعات التجارية لم ينقطع، بدليل أن نسبة الإشغال في مجمع الأفيون فاقت الـ 95٪، كما أن الإقبال على التجار في المرحلة الثانية من مول 360 والتي تم افتتاحها في فبراير الماضي أي قبل الجائحة بأيام، كانت مرتفعة جدا كذلك.

وبيّن أقر الغانم بأن التسوق الإلكتروني أضر على شركات كبيرة في أوروبا، وعلى متاجر ضخمة مثل «هارودز» في بريطانيا، إلا أنه قال إن الوضع في الكويت مختلف تماما، خاصة أن الكويت لديها نحو 4 ملايين وافر نصفهم إن لم يكن أكثرهم من العمالة البسيطة والخدم الذين يعتمدون في تسوقهم على الأسواق الشعبية والمحال العادية التي لا تعتمد في عملها على التكنولوجيا الحديثة على الإطلاق.



أيك برانون

نشرت مجلة «ريل كلير ماركس» تقريرا بقلم أيك برانون تحت عنوان «بدون حقوق الملكية.. ستبقى مصر غارقة في الفقر»

حول المهمة الأولى الموكلة إليه عندما تلقى وظيفة في كونغرس الأميركي قبل 15 عاما، وكيف كان التواصل مع الاقتصادي الشهير هيرناندو دي سوتو، ومناقشة كيف يمكن لرؤساء أيك برانون مساعدته في سعيه لتحسين وتوسيع حقوق الملكية حول العالم.

في أواخر الثمانينيات، كتب البيرو كتابا مؤثرا بشكل كبير حول الفقر المتفشى في بلده الأصلي، والذي أرجعه إلى حد كبير إلى عدم قدرة الغالبية العظمى من مواطنيه على الحصول على حقوق الملكية القابلة للتحويل لمنازلهم والأشكال، حيث يبيعون بضاعتهم، وحرمتهم تلك الفقرة من القدرة على الوصول إلى أسواق رأس المال والاستثمار لتحسين إنتاجيتهم وإنتاجهم.

جادل «دي سوتو» بشكل مقنع بأن توفير المزيد من حقوق الملكية الملموسة لن يعزز الاقتصاد فحسب، بل سيوقف هدر الكثير من موارد البلاد. في حين أن ما تلاها من النمو الاقتصادي لاحقا لم يعزى لجهود دي سوتو فقط، بل إن احترام البلاد لحقوق الملكية لعب دورا أساسيا في النهضة الاقتصادية في البيرو.

وفي عام 2004 انتقل دي سوتو إلى بلد جديد على مصر، حيث اكتشف أن البلاد تشبه بيرو في عدم قدرة سكانها على الحصول على حصة ملكية معترف بها قانونا.

حيث كانت تسجيل الملكية في دفاتر البلاد ضعيفة، فقد تم بناء جميع منازل الفقراء والطبقة العاملة تقريبا بشكل شبه قانوني على ممتلكات غير مخصصة للتطوير السكني، ولم يبد أحد اهتماما كبيرا بالفصل في هذه القضايا.

وكان أعضاء لجنة الكونغرس ياملون أنه إذا نجح دي سوتو في مصر فقد يخلق مسارا لدول أخرى في المنطقة لتحقيق النمو الاقتصادي.

وقدمت الولايات المتحدة في نهاية المطاف إلى دي سوتو التمويل، لكن جهوده هناك باءت بالفشل إلى حد كبير، حيث لعب الربيع العربي وما تلاه من اضطرابات دون شك دورا في فشله، لكن شخصا عمل بشكل وثيق مع دي سوتو قال إن المشكلة الأكبر هي أن الحكومة المصرية لم تبذل الحماس اللازم لحقوق الملكية.

طارق عرابي

قال أمين سر اتحاد العقارين قيس الغانم، إن التسوق الإلكتروني قد لا يكون له تأثير على السوق الكويتي على المدى القريب أو المتوسط، خاصة في ظل وجود شريحة كبيرة من الأسواق المركزية والشعبية وغيرها من المحال البسيطة التي لا يمكنها أن تعتمد على التسوق الإلكتروني في عملها لأسباب عديدة.

وأضاف في تصريح خاص لـ «الأنباء» أن طبيعة وثقافة المجتمع الكويتي تختلف عن ثقافة المجتمعات الأوروبية، فال مواطن الكويتي مازال يفضل التسوق من خلال المجمعات التجارية والأسواق المركزية التي تعتبر متنفسا له خاصة في أوقات الصيف التي تشهد ارتفاعا كبيرا في درجات الحرارة، ما يجعل المجمعات التجارية ملاذا جاذبا لشريحة كبيرة من المواطنين والمقيمين الذين يلجأون لقضاء جل أوقاتهم فيها للاستمتاع بخدمات المطاعم والمقاهي والمحال التجارية المنتشرة بين أرجائها.

وأكد الغانم أن الشركات التي تلجأ إلى التسوق الإلكتروني عادة ما تكون شركات كبيرة لماركات مشهورة، كما أن هذه الشركات عادة ما تكون لديها مخازن كبيرة ومنتجات ضخمة ونظم مرجمية خاصة لتسويق هذه المنتجات، ومنها على

«بيتك كابتال» الذراع الاستثمارية للمجموعة تولت مهام المنسق العالمي ومدير الإصدار الرئيسي ومدير الأكتتاب

## «بيتك» يقود أول إصدار صكوك بالدينار لصالح «وربة» بـ 150 مليون دينار



عبدالله الحداد



عبد الوهاب الرشود

المصرفية في شركة «بيتك كابتال» عبدالله الحداد، كمنسق عالمي ومدير الإصدار الرئيسي ومدير الأكتتاب، بترتيب هذا الإصدار الأول بالدينار الكويتي لبنك وربة والتنسيق مع المؤسسات المالية والجهات الرقابية والقانونية المعنية لإتمام الإصدار، موضحا أن مدة أجل الإصدار 5 سنوات، يستحق العائد متغير حسب سعر الخصم من بنك الكويت المركزي يضاف إليه 100 نقطة أساس، على اعتبار أن بنك وربة يتمتع بتصنيف

أثماني عال. وأضاف الحداد أن هذا الإصدار سيكون معيار قياس للإصدارات مستقبلية بالدينار الكويتي لفتترات متعددة وأحجام إصدارات مختلفة، مبيّنا أن هيكل الإصدار كان بنظام الوكالة.

ولفت إلى أن «بيتك- كابتال» نجحت في تعزيز دورها في مجال الصكوك من خلال ترتيب إصدارات جديدة لحكومات وشركات ومؤسسات عالمية، لافتا إلى أن مجموعة «بيتك» تحتل مراكز متقدمة إقليميا وعالميا بترتيب إصدارات الصكوك، وتنافس على المركز الأول في قائمة البنوك المنظمة لإصدارات الصكوك الأولية على منصة بلومبيرغ العالمية.

معايير قياس

من جانبه، قال رئيس الخدمات الاستثمارية

الإصدارات بالدينار الكويتي لخلق مصدرا لتنويع أصول المستثمرين، وسوقا ثانويا نشطا على غرار سوق الصكوك الثانوي الذي يتداول بالدولار الأميركي، معربا عن أمه أن تستفيد البنوك والشركات الكويتية من منتج الصكوك في تنفيذ خططها المستقبلية للتوسع والنمو. وأوضح أن هذه الصكوك المصدرة من بنك وربة، قابلة للتداول في السوق الثانوي، لافتا إلى أن «بيتك» يقوم بتسعير الصكوك بالسوق الثانوي كونه صانع سوق رئيسيا.

وثن الرشود ما تحقق من تعاون وتنسيق بين «بيتك» وبنك الكويت المركزي، وهيئة أسواق

المال، والمشاركين في ترتيب الإصدار لبنك وربة، معربا

إطار استراتيجية «بيتك»، وبتماشي مع مسؤوليته ورؤيته في قيادة التطور العالمي لصناعة التمويل الإسلامي والمساهمة في تطوير وهيكل خدمات ومنتجات مالية إسلامية مبتكرة تخدم هذا المجال.

وقال إن الإقبال على منتج الصكوك يعكس ثقة المستثمرين، والمكانة التي تمتلكها الصكوك عالميا كمنتج معتمد وموثوق وجاذب لجميع شرائح المستثمرين، منوها بدور وأهمية الصكوك كإحدى أبرز أدوات سوق التمويل العالمي الرئيسية التي تستطيع أن توفر التمويل اللازم للحكومات والشركات.

تنوع أصول المستثمرين

ولفت إلى أن هذا الإصدار سيفتح الباب للمزيد من

أعلنت مجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك)، عن قيادتها ترتيب أول إصدار صكوك عام بالدينار الكويتي بقيمة 150 مليون دينار لصالح بنك وربة، وذلك ضمن برنامج إصدار الصكوك بقيمة لا تتجاوز ملياري دولار.

وتولت شركة «بيتك كابتال»، الذراع الاستثمارية لمجموعة «بيتك»، مهام المنسق العالمي، كما جرى تفويضها للمشاركة بتولي مهام مدير الإصدار الرئيسي ومدير الأكتتاب.

3 طلب كبير وفي هذا السياق، قال رئيس الخزنة للمجموعة في «بيتك» عبدالوهاب عيسى الرشود، أن نجاح الإصدار أثبت أن ثمة طلبا كبيرا على الصكوك في السوق المحلي وخاصة بالدينار الكويتي، وبالتالي فرص تمويل جديدة للمؤسسات والشركات سواء كانت حكومية أو خاصة.

ولفت إلى أن الجهات التي شاركت في الإصدار هي مؤسسات مالية كويتية، الأمر الذي يؤكد متانة القطاع المصرفي ومركزه المالي القوي من جهة، وكذلك حاجة السوق المحلي لمثل هذه الإصدارات بالدينار التي تلعب دورا كبيرا في خلق فرص استثمارية وتوظيف وتوسيط السيولة من جهة أخرى.

وأضاف الرشود أن فتح المجال أمام المؤسسات والأفراد على منتج الصكوك يأتي ضمن

## تقرير الشال

كان يفترض من هيئة الأسواق إيقاف التداول فور صدور البيان

## «اتحاد المصارف» أخطأ بصياغة وتوقيت بيان «توزيعات البنوك»



تطرق تقرير «الشال» إلى قرار اتحاد مصارف الكويت في 10 يونيو الجاري حول عدم قدرة المصارف على توزيع أرباح نقدية عن عام 2020، والذي أدى إلى هبوط حاد وعام في الأسعار بعد أن صدر خلال ساعات عمل البورصة، حيث كان للمصارف من ذلك الهبوط النصيب الأكبر، وتسبب ذلك الهبوط بأزمة وطلال الانهيار لكل الأطراف ذات الصلة.

ورأى التقرير أن الخطأ لم يكن بالضمون حول عدالة عدم التوزيع، ولكنه كان بالإخراج في كل من صيغة البيان وتوقيتته والإجراءات اللاحقة له، حيث

تداولات البورصة وليس أثناءها كما حدث، كما أن التنسيق حول المضمون والتوقيت كان يفضل أن يتم بعد التشاور مع هيئة أسواق المال.

وذكر التقرير أنه حتى بعد خطأ إخراج البيان، كان يفترض ألا تعالجه هيئة أسواق المال بالغاء كل تداولات يوم الأربعاء 10 يونيو 2020، بينما كان من سلطاتها إيقاف التداولات مع صدور البيان، ومعاينة كل من تداول بناء على معلومات مسببة، حيث إن الإلغاء كان قرارا غير مسبق ويتكلم مرتفعة.

وقال التقرير إن ما حدث قد حدث والتكاليف لم تكن هينة، ولكن هناك مبالغه في تقدير حجم التكاليف وأثرها على مستقبل ترقية البورصة وحجم الإقبال الأجنبي على الاستثمار فيها، فمعظم الأثر السلبي إن تحقق يعود إلى الأزمة الكبرى التي يعاني منها العالم وتداعياتها المحلية، ويعود إلى الأداء المالي المحتل للشركات الكويتية وليس لحادثة يوم واحد.

مستوى حقوق المساهمين، أي أنه نفع مؤجل لصالح مساهميها.

ورأى «الشال» أن بيان الاتحاد لم يكن واقيا بما يكفي لتمييز ما بين المصارف المستفيدة وغير مالكة لقراراتها. وتلك كلها في حدود المنطق ومبادئ العدالة والنحوط، وكل ما تحققه المصارف سوف يفترض أن يصاغ بشكل أفضل وأكثر احترافا.

سلامة مصداقتها، ولأن المستقبل محفوف بمخاطر غير مسبوقه بما يتطلب من المصارف المتضررة بناء مصداق جديدة، بينما تبقى المصارف غير المستفيدة مالكة لقراراتها. وتلك كلها في حدود المنطق ومبادئ العدالة والنحوط، وكل ما تحققه المصارف سوف يفترض أن يصاغ بشكل أفضل وأكثر احترافا.

سجل أقل من تريليون دولار للمرة الأولى منذ 15 عاماً

## 40٪ انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً في 2020

5٪ لتصل إلى نحو 474 مليار دولار، على الرغم من المكاسب التي تحققت للاقتصادات الناشئة في جنوب شرق آسيا والصين والهند.

ولفت التقرير إلى أنه من المتوقع أن تنخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بنسبة 30٪ إلى 45٪، حيث سيؤدي التراجع إلى حد كبير إلى إبطاء انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما في عام 2019 نما الاستثمار الأجنبي المباشر بنحو 59٪ لتصل إلى 55 مليار دولار بعد عدة سنوات من التدفقات المنخفضة. وفي 2019، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نموا بنسبة 6٪ لتصل إلى 21 مليار دولار، وهو ما يمثل 1,4٪ فقط من الاستثمار الأجنبي المباشر.

وعلى الرغم من الانخفاض الكبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية خلال الأزمة، سيستمر نظام الإنتاج الدولي في لعب دور هام في النمو الاقتصادي والتنمية. وستظل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية إيجابية وستستمر في الإضافة إلى مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الحالي، الذي بلغ 36 تريليون دولار في نهاية 2019.

الصفقات الجديدة في تمويل المشاريع العالمية، وهو مصدر مهم للاستثمار في مشاريع البنية التحتية بأكثر من 40٪.

وذكر التقرير أنه يتوقع أن تشهد الاقتصادات النامية أكبر انخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر لأنها تعتمد بشكل أكبر على الاستثمار في الصناعات العالمية، إذ أنها غير قادرة على تقديم نفس الدعم الاقتصادي مقارنة بالاقتصادات متقدمة.

وتوقع التقرير أن تنخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أوروبا بنسبة تتراوح بين 30٪ و 45٪، أي أكثر بكثير من التدفقات إلى أميركا الشمالية والاقتصادات المتقدمة الأخرى لأن الحلف الأوروبي تأثر بنسبة أكثر بالآزمة مع وجود هشاشة في اقتصاداتها. وبالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا، من المتوقع أن تنخفض بنسبة 25٪ في 2020.

وأوضح التقرير أنه من المتوقع أن تتأثر التدفقات إلى آسيا النامية بشدة بسبب ضعفها في سلسلة التوريد، حيث قد ينخفض الاستثمار الأجنبي بنسبة 30٪ إلى 45٪، وفي عام 2019، انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول آسيا النامية بنسبة

توقع تقرير «الشال» الاقتصادي أن تنخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بنسبة تصل إلى 40٪ في 2020 مقارنة بقيمة لعام 2019 البالغة 1,54 تريليون دولار. وهذا من شأنه أن يجعل الاستثمار الأجنبي المباشر أقل من تريليون دولار للمرة الأولى منذ عام 2005، حسب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

كما توقع التقرير أن ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 5٪ إلى 10٪ في عام 2021 وأن يبدأ الانتعاش في عام 2022 مع عودة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ما قبل الجائحة.

وقال التقرير أن أكبر 5000 شركة في جميع أنحاء العالم - والتي تمثل معظم الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي - شهدت انخفاضا في أرباحها بمتوسط نحو 40٪، وسوف يؤثر انخفاض الأرباح على الأرباح المعاد استثمارها، والتي تمثل في المتوسط أكثر من 50٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر، وتؤكد المؤشرات مدى سرعة التأثير، حيث انخفضت إعلانات مشاريع الاستثمار الجديدة وعمليات الاندماج والاستحواذ بأكثر من 50٪ في الأشهر الأولى من عام 2020 مقارنة بالعام الماضي. كما تراجعت

توقع تقرير «الشال» الاقتصادي أن تنخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بنسبة تصل إلى 40٪ في 2020 مقارنة بقيمة لعام 2019 البالغة 1,54 تريليون دولار. وهذا من شأنه أن يجعل الاستثمار الأجنبي المباشر أقل من تريليون دولار للمرة الأولى منذ عام 2005، حسب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

كما توقع التقرير أن ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 5٪ إلى 10٪ في عام 2021 وأن يبدأ الانتعاش في عام 2022 مع عودة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ما قبل الجائحة.

وقال التقرير أن أكبر 5000 شركة في جميع أنحاء العالم - والتي تمثل معظم الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي - شهدت انخفاضا في أرباحها بمتوسط نحو 40٪، وسوف يؤثر انخفاض الأرباح على الأرباح المعاد استثمارها، والتي تمثل في المتوسط أكثر من 50٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر، وتؤكد المؤشرات مدى سرعة التأثير، حيث انخفضت إعلانات مشاريع الاستثمار الجديدة وعمليات الاندماج والاستحواذ بأكثر من 50٪ في الأشهر الأولى من عام 2020 مقارنة بالعام الماضي. كما تراجعت